(١) من يحكم هذا البلد العظيم ؟
القانون أم إبراهيم الإبراهيم

هذا الموضوع خطير خطورة الكوارث القومية لأن الضائع فيه :

(١) مـال مصـر ..

(٢) **كبرياء مصـر** ..

(٣) أخلاقيات مصر ..

تبدد المال ، وأهين مصريون لهم أقدارهم على أرضهم ، وساعد الجانى ، مصريون آخرون ، تردوا فى الهاوية من أجل عرض زائل كمن يستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير فحبطت أعمالهم .

من أجل هذا ، نطالب الحكومة فى إصرار أن :

(١) ترد مال مصر

(٢) أن ترد كبرياء مصر برد اعتبار الذين أهينوا والذين سقطوا ضحايا .

(٣) أن تتصرف تصرف الدول ذات السيادة فتحاكم الجريمة محاكمة رادعة ترد للحكومة هيبتها فى الداخل والخارج إزاء هذه الكارثة .

* * *

من يحكم هذا البلد العظيم ؟ القانون أم إبراهيم الإبراهيم ؟

وهل يكون البلد الذى باركته السماء ، وردد اسمه كتاب الله ، ودعا له الأنبياء إلا عظيما مهما تحيفته المصاعب ، ونهبته المافيا ، وامتصته زبانية الاتجار والألوان غير المشروعة من الاستثمار ؟

نشر هذا المقال بجريدة الشعب فى ٨٦/٩/٢

لماذا تتحسس الأقلام وتتحسب طريقها وهى تشير إلى إبراهيم الإبراهيم تلميحا لا تصريحا ؟ لماذا ؟! اعلموا ياسادة ؟

(مصر وبعدها الطوفان)

لو أن هذا الإبراهيم مصرى ، لكانت مصر أكبر منه فما بالنا وهو ليس مصريا ، مع احترامى الكامل لبلده ، إنه يتحكم فى المال والرجال والصحف بل يشيع عن نفسه ، للترهيب ، أنه بنفوذه وتأثيره كان وراء فض دورة مجلس الشعب قبل موعدها لأن سؤال إحاطة قدمه نائب مصرى بشأنه !

استحالة أن يحدث هذا فى أى بلد شرقى أو غربى ولكنه حدث فى مصر ثم نغضب من المتنبى حين يقول :

نامت نواطير مصر عن ثعالبها فقد بشمن وما تفنى العناقيد

يبدو أن ليست الثعالب فحسب بل غابة بأكملها ..

نبدأ القصة من البداية :

- أُنشىء البنك العربى الإفريقى بقرار جمهورى بمقتضى القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٤ .. وسار .
- فى سنة ١٩٧٧ استبدلت دولة الكويت بممثلها فى البنك ، السيد / سليمان الحداد ، إبراهيم الإبراهيم .. ومن حقها أن تختار من تشاء .

حدث أن عمت الشكوى منه ووصلت أصداؤها الرقابة الإدارية .

- فى سنة ١٩٨٠ كتبت الرقابة الإدارية تقريرا من ٢٨ صفحة مزودا بـ ١١ مستندا .

- أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها ومكتوب عليه (سرى جدا) إلى محافظ البنك المركزى فى ذلك الوقت .
- أرسل محافظ البنك المركزى ، التقرير ، إلى نائب رئيس البنك العربى الإفريقى .
- أيد نائب رئيس مجلس إدارة البنك ماجاء فى تقرير الرقابة كتابة .
- بدلا من أن يرسل التقرير إلى النيابة العامة فى مصر ، وإلى المسئولين فى الكويت ، أرسل إلى إبراهيم الإبراهيم !! ثم ..

أرسله إليه ، وزير الاقتصاد فى ذلك الحين الدكتور حامد السايح ، وأنام الموضوع كما يذيع المتهم ، ويشيع أنه كافأ الوزير بتعيينه على رأس بنك هونج كونج .

- ألغيت الرقابة الإدارية !!!

وهنا سنحت له الفرصة ليستأسد فأشاع أنها ألغيت بنفوذه ليرهب كل من تحدثه نفسه بالمساس به .

- استمر إبراهيم الإبراهيم فى موقعه يطيح بمن يشاء ويبدد من أموال البنك ما يريد واستشرى أمره بل بلغ حدا أنه كان يوزع تقرير الرقابة الإدارية **من باب التحدى السافر لمصر** .. من باب السخرية والتحقير لنا أننا مكتوفو الأيدى . مكممو الأفواه وكأنه يقول : لقد صنعت بكم ماصنعت فماذا أنتم فاعلون ؟ أتحداكم أن تفعلوا ...

أليس كذلك ياحكومتنا أم عندك تفسير آخر ؟

لماذا لم تحسمى الموضوع بعد تقرير الرقابة الإدارية ؟

فى أى زمن نعيش ؟ أو لماذا نعيش ؟ مادام شخص مثل إبراهيم الإبراهيم لايرقى إلى مصاف علمائنا فى الاقتصاد بكل المقاييس ومع هذا يستطيع هذا الإبراهيم أن يكره أمثال :

- المرحوم الدكتور على الجريتلى المستشار الاقتصادى للبنك ممثلا للحكومة المصرية . على الاستقالة ، بل إن الدكتور على الجريتلى قدم مع استقالته تقريرا مفصلا للسيد محافظ البنك المركزى كشف فيه عن المخاطر التى يتعرض لها البنك العربى الإفريقى فى ظل إدارته الحالية .

موضوع غريب ورهيب أدرسه دراسة العبرة منذ شهور طويلة وكلما هممت بالكتابة فيه ، وعنه ، فضلت التريث حتى تتكشف حقائق أكثر وتتوفر وثائق أكثر وحتى تتضح القصة كاملة ..

بنك .. مال ... أقتصاد .. كلها ظاهريا من تخصص آخرين ولكن المسألة هنا أكبر من التخصص إنها مال عام ، من حق كل مصرى أن يحاسب عليه .. وأهم من هذا كرامة أمة ... أمة أعلنوا أنها فى ضائقة ، تفترسها افتراسا . الديون وأصحابها والنظام الانفتاحى الاستهلاكى الذى استدان هذا كله وبدد وبغدد وتبغدد ، ثم يجمعون القروش استقطاعا من التعساء المرزوئين لسداد ديون مصر .. وإذا بالسيد إبراهيم الإبراهيم يهز كتفيه شماتة ويغدق من مالنا ، لا من جيبه ، باليمين وبالشمال على مختلف المستويات فى الداخل والخارج . ولما بلغت الخسائر ثلاثمائة مليون ديونا معدومة ، لم يبال وطلب زيادة رأس مال البنك ثلاثمائة مليون أى بديله !!

فقد دعا مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى الدولى للجميعة العامة غير العادية للبنك إلى الاجتماع فى يوم ١٩٨٦/٦/١٧ لتقرير زيادة رأس المال من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار .!

كما دعا الجمعية العامة العادية إلى الاجتماع فى اليوم التالى ١٩٨٦/٦/١٨ لمناقشة الميزانية .

يقول التقرير التحليلى عن نتائج عمليات مجموعة البنك العربى الإفريقى الدولى عن سنة ١٩٨٥ :

كان الشكل المقتضب والناقص الذى نشرت به نتائج أعمال البنك العربى الإفريقى الدولى بالصحف مزعجا للغاية ، حيث اقتصرت البيانات التى أعلنتها إدارة البنك على بيانات ميزانية المجموعة دون نشر حسابات الأرباح والخسائر وتقرير مراقبى الحسابات وملخص تقرير مجلس إدارة البنك بما يوحى برغبة إدارة البنك فى حجب حقائق مركزه المالى ونتائج أعماله .

وعلى الرغم من أن بيانات الميزانية التى نشرها عن عامى ١٩٨٤ و١٩٨٥ فإن طريقة تصوير هذه الميزانية وعرضها لا يتيح ، حتى للمتخصص ،

لوقوف على التفاصيل المطلوبة للتقييم الصحيح .

كذلك فقد ارتكبت إدارة البنك مخالفة خطيرة بنشرها أرقاما لبنود ميزانية ١٩٨٤ فى هذه الإعلانات تختلف بشكل جوهرى عن أرقام نفس البنود التى أوردتها نفس الإدارة فى التقرير السنوى للبنك عن نفس العام **وهى مسألة تتطلب المحاسبة الجنائية** .

وفى ظل الخسائر الفادحة للبنك التى تكشفت عن عام ١٩٨٥ والتى تناهز ٢٥٠ مليون (مائتى وخمسين مليونا من الدولارات) أى ما يقرب من نصف مليار جنيه مصرى »

يقول التقرير فى ص ٦ :

(وهذا يظهر محاولة إدارة البنك تفادى ضرورة تطبيق مواد القانون والنظام الأساسي التى تقضى بضرورة أن تقوم الجمعية العامة للبنك بالنظر فى تصفيته حيث تزيد الخسائر الفعلية المحققة للبنك عام ١٩٨٥ عن كل رأس ماله البالغ ٢٠٠ مليون جنيه) .

وبعد هذا وافق البنك المركزى لإبراهيم الإبراهيم على الزيادة المطلوبة وهى ٣٠٠ مليون دولار !!

كيف حدث هذا كله ؟ أجيبوا .

نعود إلى تقرير الرقابة الإدارية لأنه حجر الأساس فى الموضوع إذ لو حسم الأمر استنادا إلى هذا التقرير لما وصل اقتصادنا إلى هذا الطريق المسدود ... فإن غيره أيضا ، رتع حين استشعر غياب الحساب والعقاب وإنْ لم يبلغ مبلغه فى الطغيان ، أحد .

حدد تقرير الرقابة الإدارية ثمانى تهم لرئيس البنك العربى الإفريقى الدولى ، **التكييف القانونى لكل منها أنها جريمة يعاقب عليها القانون** .

وهذه الجرائم هى :

(١) استغلاله لأموال البنك فى مصالح شخصية ..

(٢) حصوله على قروض لنفسه للمضاربة بها فى أسواق المال ..

(٣) تحميله البنك مظاهر بذخه الباذخ حتى بلغ إجمالى ماتحمله البنك لشخصه ، فى عام ، ما يربو على مليون دولار .. فقد رفع مرتبه من ٤٠،٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ مائة ألف دولار مع بدلات قدرها ٤٥٠،٠٠٠ أربعمائة وخمسون ألف دولار ..

لقد قرأت فى مجلة البنوك العدد ٢٢٥ الصادر فى فبراير سنة ١٩٨٦ عن رواتب مديرى البنوك الكبرى فى الكويت ، استنادا إلى تقرير قدمه وزير المالية والاقتصاد الكويتى إلى رئيس مجلس الأمة ، أن راتب المدير العام لبنك الكويت ٣٩٨٥ دينار مع مكافآت سنوية قدرها ٧١٧٣ دينارا .

وأن راتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك برقان ستة آلاف دينار مع مكافآت ١٠،٨٠٠ دينار ..

أى ليس هناك ما يعدل ربع ما يأخذه لنفسه إبراهيم الإبراهيم ومع فروق العملة أو معادلتها بالدولار .

● التهمة الرابعة أو الجريمة الرابعة .

(٤) منح تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة دون ضمان لاسترداد أموال البنك (ص ٥ من التقرير) .

(٥) ● التهرب من الضرائب وضرب لذلك أربعة أمثلة (ص ٢١) .

(٦) ● تبديده لأموال البنك وتهريبها إلى الخارج (ص ١٨) .

(٧) ● تصرفاته المريبة فى السياسة الائتمانية للبنك خلال الفترة الأخيرة (ص ١٧) .

(٨) ● التسهيلات الائتمانية لأصدقائه وشركائه (ص ١٩) وضربت لذلك أمثلة بلغ عددها تسع حالات منها :

● بهاتن جورين مقاول تركى (٢٠ مليون) زيدت بعد هذا .

● الشيخ غانم بن على (قطر) ١٠،٢ مليون الذى تبلغ مديوناته للبنوك الأخرى بالخارج حوالى ١٠٠ مليون دولار وقد وصل للبنك قائمة بهذه البنوك الدائنة .

● يحيى عمر (ليبى) ٢ مليون .

وأحد تبريراته ولم يتورع فى المجاهرة بها ، أن هذا العميل شريكه فى بنك (ارتوك) بتكساس !!

وقد اتضح أن يحيى عمر بدوره وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى على منح إبراهيم الإبراهيم ٦ مليون دولار من المصرف العربى الدولى لاستخدامها لصالحه الشخصى فى المضاربة بالعملات الأجنبية فى أسواق المال [١] .

وهكذا تدار البنوك بنظرية (شيلنى واشيلك) .

● شركة يونى أويل (١٣ مليون دولار)

أثبت تقرير مندوب البنك بأمريكا أنها شركة سيئة السمعة وجارى مقاضاتها أمام المحكمة الفيدرالية بأمريكا (مدنيا وجنائيا) بتهم التزييف والنصب مما أوردته مجلة وول ستريت (كبرى جرائد المال بأمريكا) فى عددها الصادر ١٢/١٠/١٩٧٩ ورفض مجلس الإدارة مرات وحول الموضوع إلى لجنة الائتمان فدخل إبراهيم الإبراهيم ، الاجتماع وحمل المجتمعين على الموافقة . ومن سخرية الأقدار أن الموافقة سجلت على المذكرة التى تضمنت أسباب الرفض (ص ١٣ من التقرير) .

سؤال : كيف حدث هذا كله ؟

كيف تركناه ينكل بكل من تصدى له أمثال :

● المرحوم الدكتور الجريتلى

وغيره كثيرون من موظفى البنك وشركاته .

هل يهان المصرى على أرضه من إبراهيم الإبراهيم ؟

كيف يقدم عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة الشمس تظلما عن طرده إلى أعلى السلطات ويضمن شكواه عشرات التهم والأخطاء مع ذكر الأسماء والوقائع سنة ١٩٨٦ دون تحقيق ؟

---

(١) وقد حاول المصرف العربى ، الرد على هذه النقطة فنشرت ردا على الرد زادها تأكيدا . انظر الملحق رقم ١

وبمناسبة شركة الشمس كيف آلت هذه الشركة إلى المتهم بعد أن كادت تفلس بألاعيب من البنك .. يملى لها إبراهيم الإبراهيم فى القروض ثم يستولى عليها وهى شركات :

- الشمس للفنادق والسياحة
- شركة جولدن فارم
- دار اسكندرية للطباعة

ولكل من هذه الشركات قصة تروى هى مأساة . كيف ذبحت هذه الشركات .. كيف سفحت وأصبحت فى قبضة يده .. يبث فيها من يساعده فى أعماله التخريبية ويستخدمه مخلب قط فى الاساءة الى مصر وأهلها ..

كيف اختفت عشرات البلاغات ضده والاتهامات دون تحقيق أو صدى ؟
كيف حدث هذا كله من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ ..
ومن ١٩٨٠ بعد تقرير الرقابة الإدارية إلى سنة ١٩٨٦ ؟

إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ يعمل على تقويض سلطة وصلاحيات الجانب المصرى فى مجلس إدارة البنك ومضاعفة صلاحياته هو واختصاصاته فى منح التسهيلات الائتمانية (ص ٥) من تقرير الرقابة ويقول التقرير (قد وصلت صلاحياته إلى أرقام لا تعرفها البنوك المحلية أو العالمية مرفق ٥) .

- لقد تمكن من شل حركة وفاعلية الجانب المصرى فى الإدارة التنفيذية ومصر تسهم بنصف رأس المال !!

  لقد كان لمصر أربعة أعضاء مؤثرون فى التصويت على القرارات المصيرية فاستبدل باثنين منهم عضوين أحدهما أردنى (للأردن نسبة فى رأس المال واحد فى المائة ١ ٪) .
- استفزازه للمستشارين الاقتصاديين المصريين بتجاهلهم وعدم عرض الأمور المهمة الخاصة بالسياسة الائتمانية ذات التأثير على اقتصاديات البنك عليهم ، حتى يدفعهم إلى الاستقالة وهذا الذى وقع ..
- قانون تأسيس البنك هدفه الرئيسي المحدد : **التنمية** فماذا حدث ؟

- هرب من أموال البنك ١٣٠ مائة وثلاثين مليونا إلى الخارج فى هيئة قروض بدون ضمان لعملاء من خارج مصر .. وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف رأس مال البنك وقتئذ ، والذى كان فى ذلك الوقت أربعين مليونا . (زيد رأس مال البنك إلى ٢٠٠ مائتى مليون) .
- هرب رصيدا ضخما من أموال البنك باسم بنك آخر افتتحه فى البحرين ..

عقب اتفاقية كامب ديفيد بدأ تأسيس البنك العربى الإفريقى بالبحرين برأس مال قدره خمسون مليون دولار وهذا يعادل خمسة أضعاف أكبر رأس مال أى بنك فى البحرين .. ونصب نفسه رئيسا له وضم إلى عضويته أعضاء جددا غير مصريين حتى تتقلص نسبة مصر فى مجلس الإدارة ، وتفقد فعاليتها عند اتخاذ القرارات المصيرية .. (ص ١٨ من تقرير الرقابة) .

وفى باب التهرب من الضرائب .. جاء فى تقرير الرقابة أنه حرر عقودا وهمية للخبراء ، وعقود إيجار بنصف القيمة لآخرين والتفاصيل مروعة بتقرير الرقابة ..

وكشف تقرير الرقابة عن موقفه من الهيئة العربية للتصنيع وتجميده ودائعها مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل ودائعها بالبنك العربى الإفريقى إلى البنك المركزى المصرى وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ٧٩ فى صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء فى حيثيات الحكم :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار فى التنفيذ) .

كما نص تقرير الرقابة الإدارية على مخالفته الأمر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذى يقضى بحظر صرف أو تحويل أو إجراء مقاصة لأية مبالغ مودعة بالبنوك التى لها مقر رئيسى أو فرعى بمصر ..

وقد ثبت عليه أنه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة فى قرار

المنع بتوقيعه الشخصى المنفرد وعلى غير مايقضى به الأمر العسكرى . وقد اعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث لجنة من إدارة الرقابة على البنوك للتحقيق فلم يسمح صنيعته بالبنك ، لها ، بمزاولة عملها ..

وقد عرف بتقريبه للعناصر الجاهلة والمنحرفة ممن رفض البنك المركزى تعيينهم وأحد هؤلاء أفرج عنه بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ خمسمائة جنيه بعد اتهامه فى قضية اختلاسات كبرى ثم صدر قرار من النيابة العامة بوقفه عن العمل لمدة ستة شهور نتيجة الاتهام .

ولهذا دلالة لا تخفى فمثله يخاف من الشرفاء وتتكسر على صخرتهم أحابيله وألاعيبه ومن ثم يعجز عن تطويعهم وتتبيعهم والآن أقف وقفة عند استغلاله الشخصى للبنك :

- حصل لنفسه على قرض من البنك بمبلغ تسعة مليون دولار للمضاربة بها فى أسواق المال مخالفا بهذا نص المادة (٢٦) من النظام الأساسي للبنك .
- طلب من البنك توظيف ٧,٥ سبعة مليون دولار ونصف للمضاربة بها فى سوق الأوراق المالية بالكويت فامتنع أعضاء المجلس عن الموافقة وتضامن معهم الأعضاء الكويتيون أنفسهم ، **وهذه شهادة إكبار نسجلها لهم** ، لما فى المضاربة من مخاطر بعيدة عن رقابة البنك ..

وهنا لم يكف إبراهيم الإبراهيم بل طلب من المجلس منح شركة (أمفكو) قرضا بالمبلغ نفسه لتقوم هى بالمضاربة !!

ووصلت قروضه لشركة (أمفكو) اثنى عشر مليونا ..

وقد نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارة الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) الذى يملك البنك العربى الإفريقى ٢٥ ٪ من رأس مالها ثم قام برفع رأس مال الشركة من ربع مليون دولار إلى ستة ملايين من الدولارات !!

- أنشأ شركة خاصة لمباشرة الأعمال التجارية والمقاولات فى الكويت تحت اسم شركة البحر الأزرق .
- **مبنى البنك بجاردن سيتى :**

قام إبراهيم الإبراهيم من خلال شركته بالكويت (شركة البحر الأزرق)

التى استحدثها بعد توليه عمله بمصر بالاتصال بشركة دونج سانج الكورية للتقدم لبناء مبنى البنك الحالى بجاردن سيتى .. وقام هو بالسفر إلى كوريا والتفاوض ثم ترسية العطاء عليها وقدم مذكرة إلى مجلس الإدارة مضمونها أن التكاليف الإجمالية لن تتجاوز ١٥ مليون دولار أمريكى وأن المشروع يعتبر مشروعا إداريا تجاريا مربحا وتمت الموافقة عليه . وأثناء التنفيذ أصدر هو شخصيا أوامر شفوية بتعديلات بلغت جملتها ستة ملايين دولار ثم وافق للشركة على سداد الرسوم الجمركية على معداتها وبلغت حوالى ٢ مليون جنيه وبلغت التكلفة الإجمالية لهذا المبنى حوالى أربعين مليون دولار وهى **أعلى تكلفة لمبنى من هذا النوع فى العالم** .

وأخيرا أصدر مجلة اسمها (**اليـوم**) فى طبعات أنيقة ، والمجلة يكتب على غلافها غير مخصصة للبيع !! كم تكاليفها ؟ من الذى يدفع !! البنك أم جيبه الخاص ؟

أما الضالعون معه ممن اصطنعهم بالمناصب أو تعيين أولادهم بالبنك وشركاته أو الإغداق عليهم بالهدايا الثمينة فلهم وقفة أخرى يواجهون فيها بساعة الحساب ..

قد انتهت الرقابة الإدارية إلى أن :

الوضع بالبنك العربى الإفريقى يتعرض حاليا لموقف خطير قد يؤدى فى النهاية إلى زعزعة الثقة فى الاقتصاد المصرى .

دقت الرقابة الإدارية ناقوس الخطر يقرع الأسماع سنة ١٩٨٠ .

السؤال : كيف كتمت أنفاس التقرير ولم يحسم الأمر فى حينه واستمر إبراهيم الإبراهيم بعدها يرتكب فى حق هذا البلد ما بدا له ، مما يرسم علامات استفهام كثيرة .. تتزايد إلى يومنا هذا ؟

ماذا تنتظر الحكومة المصرية ؟

هل تملك أمرها على أرضها ؟

هل تملك تنحية هذا الرهبوت الأخطبوط بل محاكمته كما يحاكم المصريون فى الداخل والخارج وكما تفعل دولته نفسها مع المنحرفين ورءوس الفساد مما نسجله لها بالتقدير ؟ أم تمزق مصر وتنهب مصر تحت سمع وبصر حكومة مصر ؟

لقد أشارت الرقابة الإدارية بالآتى :

(١) تشكيل لجنة فحص ما أثبته تقرير الرقابة .
(٢) اتخاذ الإجراءات القانونية فى مواجهة من تثبت مسئوليته .
(٣) إعطاء صنائعه بالبنك اجازة مفتوحة حتى لاتتعرقل الإثباتات وتختفى الأدلة .
(٤) إخطار المسئولين بحكومة الكويت ووضعهم فى الصورة حتى لايهرب إبراهيم الإبراهيم مما ارتكبه باصطناع أزمة سياسية ذرا للرماد فى العيون .

إن البلاد العربية ونحن نرحب بهذا تحاكم أى مصرى على أى خطأ من أى حجم ، ونحن لا نتستر على أحد ولا نتخذ محاكمة مخطىء ذريعة للخلاف .

ولهذا نطالب الكويت بتفهم الموقف بل مساندتنا فى القضاء على رءوس الفساد فإن شرهم مستطير لا يؤمن اندلاعه كالنار فى أى مكان وبلد ..

هذا موقف يكشف عن معادن الرجال والأوطان والإيمان ..

تذكروا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .. :

(من غشنا فليس منا) .

إن إبراهيم الإبراهيم بما جنت يداه ليس من الكويت وليس من مصر على السواء ..

القاهـــرة أغسطس ١٩٨٦